● أخبار قصيرة

ماكرون مُتهم بالتدخل في الانتخابات الرومانية

كشف السفير الروسي في بوخارست فلاديمير ليباييف عن وجود تدخل خارجي في الانتخابات الرئاسية الرومانية، مشيراً إلى أن هذا التدخل لم يأتِ من موسكو بل من الغرب، وتحديداً من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.
وأوضح ليباييف في تصريحات لقناة إعلامية روسية أن «التدخل الأجنبي في الانتخابات الرومانية حقيقة واقعة، لكنه جاء من القوى الغربية وليس من روسيا». وأضاف: «تدخل ماكرون حقيقة لا يمكن إنكارها، حيث تواصل مع المرشح نيكوسور دان قبل الانتخابات بيومين فقط، معلناً دعمه الكامل وتضامنه معه».
وذكر السفير الروسي أيضاً أن عدداً من القادة الغربيين أعلنوا بشكل صريح دعمهم للمرشح نيكوسور دان خلال فترة الانتخابات، مما يعكس نمطاً من التدخل الخارجي في الشؤون الرومانية الداخلية.

أكثر من ١٠٠ دولة ستشارك بمؤتمر روسيا للأمن

سيشهد الاجتماع الدولي الثالث عشر لشؤون الأمن، المقرر عقده في موسكو خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ مايو الجاري، مشاركة واسعة تضم نحو ١٢٥ وفداً يمثلون أكثر من ١٠٠ دولة من بلدان الجنوب والشرق العالمي ورابطة الدول المستقلة.
وأكدت عدة منظمات إقليمية ودولية مشاركتها في هذا الحدث الهام، منها منظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، إضافة إلى ١٤ منظمة دولية أخرى.
وسيترأس الاجتماع سيرغي شويغو، أمين مجلس الأمن الروسي، وستقام على هامشه ندوة علمية متخصصة تتناول قضايا الأمن العالمي بمشاركة فاعلة من المجلس العلمي والخبراء المختصين في هذا المجال.

حوالي ٢٣ ألف باكستاني في سجون العالم

وفقاً لتقرير وزارة الخارجية الباكستانية، يوجد ما مجموعه ٢٣,٤٥٦ مواطناً باكستانياً محبوسين في سجون مختلف دول العالم، حيث يقضي العدد الأكبر منهم - أي ١٢,١٥٦ شخصاً - فترات محكوميتهم في سجون السعودية.
وذكر التقرير أن هناك ٥,٢٩٢ باكستانياً محتجزين في الإمارات العربية المتحدة، وحوالي ٤٠٠ شخص في الصين، و٤٥٠ شخصاً في سجون البحرين، و٣٣٨ شخصاً في قطر، و٣٠٩ أشخاص في عُمان.
وتم إدانة معظم هؤلاء الأشخاص بجرائم تهريب المخدرات، والاعتداء الجنسي، والسرقة، والقتل، وتزوير العملات.

مع استحواذ الشركات الأوروبية على معظم عائداته

هل ستنجح كازاخستان بتحرير نفطها من استغلال الغرب ؟

الوفاق/ في أوائل العام الميلادي الحالي، سجلت كازاخستان رقماً قياسياً تاريخياً في متوسط الإنتاج اليومي للنفط بتجاوزها إنتاج ٢,٠٣ مليون برميل يومياً. ومع ذلك، كان هذا الأمر بالنسبة لمسؤولي البلاد تذكيراً آخر بالضرورة الملحة لإجراء تغييرات جدية في صناعة النفط أكثر من كونه سبباً للاحتفال.

إنتاج قياسي وتحديات متزايدة

لقد خلق الإنتاج غير المسبوق للنفط مشكلات كثيرة لكازاخستان في علاقاتها مع شركائها في أوبك بلس من قبل. حيث يتهم هؤلاء الشركاء أستانا بانتهاك الحصص المحددة. لكن حتى هذا المستوى من الإنتاج غير كافٍ لحل المشكلات المالية المتزايدة للبلاد. فقد كان عجز الميزانية الحكومية في كازاخستان يتزايد باستمرار منذ عام ٢٠٢٠، ووصل في العام الماضي إلى ٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.
وضع هذا الوضع قادة كازاخستان أمام خيار صعب: إما مواصلة زيادة حجم الإنتاج وقبول خطر تصعيد توترات جديدة في العلاقات مع منتجي النفط الرائدين مثل روسيا و السعودية، أو إعادة النظر في شروط التعاون مع عمالقة النفط الغربيين الذين يمكن أن تصل حصتهم من عائدات استغلال الحقول الكازاخستانية إلى ٩٨ بالمئة. يبدو أن المسؤولين يميلون حالياً إلى الخيار الثاني، مدفوعين بمطالب المجتمع وحقيقة أن الاتفاقيات القديمة أُبرمت تحت جيل سابق من النخب بقيادة نور سلطان نزاربايف، الذين تنحّوا تماماً عن المشهد في السنوات الأخيرة.

عقود لصالح الغرب

ما يقرب من ثلثي إجمالي إنتاج الهيدروكربون في كازاخستان مخصص لثلاثة حقول نفط وغاز فقط: تنغيز، كاراتشاغاناك، وكاشاغان. اكتُشفت هذه الحقول خلال الحقبة السوفيتية، لكن استغلالها أصبح ممكناً فقط بفضل اتفاقيات تقاسم الإنتاج (PSA) التي أُبرمت مع شركات النفط الغربية في تسعينيات القرن الماضي. في السنوات الأولى من الاستقلال، نجحت كازاخستان في توقيع عدة عقود من هذا النوع مع شركات مثل شيفرون، إيني، شل، إكسون موبيل وعدد آخر حتى نهاية ثلاثينيات القرن الحالي. وقد أتاح ذلك للبلاد جذب عشرات المليارات من الدولارات في الاستثمارات، وخلق مئات الآلاف من فرص العمل، والوصول إلى تقنيات متقدمة.
على سبيل المثال، تم استثمار حوالي ٥٠ مليار دولار في تطوير كاشاغان، و٢٧ مليار دولار في كاراتشاغاناك، وما يقرب من ٤٨ مليار دولار لتوسيع تنغيز. بدون هذه الاستثمارات، كان من الصعب أن تصبح كازاخستان واحدة من أكبر منتجي النفط في العالم وأن تنتج اليوم ١٠٠ مليون طن سنوياً.

«الثمن الباهظ للاستثمارات الأجنبية

ومع ذلك، كان للاستثمارات السخية وجه آخر. فقد اضطرت حكومة كازاخستان الفتية والضعيفة مؤسسياً إلى توفير شروط مواتية للغاية للمستثمرين: إعفاءات ضريبية، وفترات طويلة لاسترداد رأس المال، وسرية البنود التجارية للعقود. في السنوات الأولى من تطوير الحقول، كانت حصة الحكومة من الأرباح ضئيلة، حيث مُنح المستثمرون الأجانب الحق في استرداد تكاليفهم أولاً.
في الواقع، وضعت قيادة كازاخستان في تسعينيات القرن الماضي أسس قطاع النفط والغاز في البلاد وفقاً للشروط التي أملتها شركات النفط العملاقة. ولا تزال العديد من هذه العقود سرية، لدرجة أنه من غير الواضح حتى ما هي الحصة التي تتلقاها الحكومة بالضبط من عائدات النفط.
في الوقت نفسه، هناك أسباب كافية للتشكيك في عدالة توزيع عائدات النفط. يكفي أن نتذكر فضيحة «كازاخجيت»، عندما تم اعتقال جيمس جيفن، التاجر الأمريكي والموظف السابق في وكالة المخابرات المركزية الذي عمل لسنوات كمستشار للرئيس نزارباييف، في نيويورك عام ٢٠٠٣. اتُهم بدفع رشاوى بقيمة ٧٨ مليون دولار لكبار المسؤولين الكازاخستانيين، بمن فيهم نزارباييف نفسه ورئيس الوزراء نورلان بالغيمبايف، مقابل عقود مربحة في حقل تنغيز. في النهاية، حُكم على جيفن بعقوبة بسيطة بعد ادعائه أنه تصرف بعلم المسؤولين الأمريكيين، لكن في كازاخستان نفسها، غذت هذه القصة الشكوك حول صفقات النفط في التسعينيات.

خطوات نحو مراجعة العقود

كانت كازاخستان تمهد الطريق منذ فترة طويلة لمراجعة اتفاقيات النفط المبرمة في التسعينيات. في عام ٢٠٠٨، وافق كونسورتيوم شمال بحر قزوين (NCOC) المسؤول عن تطوير حقل كاشاغان والذي يضم شركات شل، إكسون موبيل، إيني، توتال إنرجيز، CNPC وإنبكس، على زيادة حصة شركة «كازموناياغاز» الكازاخستانية إلى ١٦,٨٨ بالمئة ودفع تعويضات عن التأخير في إطلاق تطوير الحقل.
في عام ٢٠١٢، نجحت الحكومة في الحصول على حصة ١٠ بالمئة لشركة «كازموناياغاز» في حقل كاراتشاغاناك.

زيادة الضغط على الشركات الأجنبية

مع خروج الجيل السابق من النخب من السلطة في عام ٢٠٢٢، أصبحت المطالبات ضد الشركات الأجنبية أكثر نشاطاً. في عام ٢٠٢٣، قدمت حكومة كازاخستان دعوى قضائية بقيمة ١٣ مليار دولار ضد NCOC مطالبة بإزالة «النفقات غير المصرح بها» المتعلقة بالفترة ٢٠١٠-٢٠١٨ من التكاليف القابلة للاسترداد. كان سبب تلك التأخيرات التي استمرت لعدة سنوات في إطلاق المشروع. في عام ٢٠٢٤، ارتفع مبلغ المطالبات إلى ١٦٠ مليار دولار وأضيفت إليه مطالبات تتعلق بالأرباح الضائعة. للمقارنة، بلغ إجمالي الناتج المحلي لكازاخستان في عام ٢٠٢٤ نحو ٢٨٨ مليار دولار.
بالتوازي مع ذلك، بدأ المسؤولون الكازاخستانيون في طرح مطالبات بيئية. فرضت كازاخستان غرامة قدرها ٥,١ مليار دولار على مشغلي كاشاغان بسبب التخزين المفرط للكبريت، وحرق الغاز، وانتهاكات أخرى. حاول NCOC حل المشكلة باقتراح تخصيص ١١٠ مليون دولار للمشاريع الاجتماعية، لكن هذا الأمر لم يؤد إلا إلى تصعيد غضب الطرف الكازاخستاني.
لا تزال إجراءات التحكيم في هذه القضية مستمرة. كما قدمت كازاخستان شكوى بيئية أخرى بمبلغ ٣,٥ مليار دولار ضد كونسورتيوم KPO المسؤول عن إدارة تطوير حقل كاراتشاغاناك.
يعد كونسورتيوم «تنغيزشيفرونواويل» (TCO)، الذي يضم شيفرون، إكسون موبيل، «كازموناياغاز» و«لوكاويل»، الممثل الوحيد من العمالقة النفطية الثلاثة الكبار الذي لم تقدم كازاخستان ضده شكوى كبيرة حتى الآن.
لكن هنا أيضاً يتغير الوضع بوضوح: في ١٣ فبراير، تمت دعوة كيفن لاين، الرئيس التنفيذي لشركة TCO إلى البرلمان؛ كانت هذه المرة الأولى التي يُجبر فيها أحد مديري عمالقة النفط على الرد أمام نواب كازاخستان وحتى الاستماع إلى تعليقاتهم النقدية.
في الوقت نفسه، التقى ألماس آدام ساتكاليف، وزير الطاقة الكازاخستاني، مع رئيس شيفرون ونائب رئيس إكسون موبيل؛ وفي أبريل، وصل مايكل ويرث، رئيس شيفرون، إلى أستانا للقاء الرئيس توكاييف ورئيس الوزراء بيكتانوف. لم تذكر البيانات الصحفية بعد هذه الاجتماعات أي شيء عن مراجعة اتفاقيات تقاسم الإنتاج، لكن هناك أدلة كثيرة تشير إلى أن هذا الموضوع قد طُرح.

وضعت قيادة كازاخستان في تسعينيات القرن الماضي أسس قطاع النفط والغاز في البلاد وفقاً للشروط التي أملتها شركات النفط العملاقة

حان الوقت المناسب للمراجعة

في الخطابات العامة للمسؤولين الكازاخستانيين، هناك أيضاً إشارات كثيرة إلى أن البلاد تسعى إلى مراجعة متوازنة لشروط التعاون مع عمالقة النفط.
صرح الرئيس توكاييف في ٢٨ يناير خلال جلسة موسعة للحكومة بأن اتفاقيات تقاسم الإنتاج لعبت دوراً مهماً في تطوير هذه الصناعة في وقتها، لكنها تحتاج الآن إلى تحديث بشروط أكثر فائدة للبلاد. كما دعا إلى بدء مفاوضات لتمديد العقود.
بعد ذلك، اعترف ألماس آدام ساتكاليف، وزير الطاقة آنذاك، علناً وللمرة الأولى بأن كازاخستان تستعد لمراجعة معايير الاتفاقيات القديمة، بدءاً من مشروع تنغيز. وأعلن أن القضايا الرئيسية في المفاوضات قد تشمل زيادة حصة كازاخستان، وتغيير المشغلين، وتحسين شروط العقود.

عوامل مواتية لتغيير نهج أستانا

هناك عدة عوامل مهمة تساعد على إصرار كازاخستان. أولاً وقبل كل شيء، ظهر في كازاخستان خلال السنوات القليلة الماضية جيل جديد من النخب في المناصب العليا لم يعودوا ملتزمين بـ «تسويات النفط» في التسعينيات. بالنسبة لهم، فإن مراجعة نهج استغلال الموارد الجوفية ليست فقط مسألة إيرادات، بل إثبات للسلطة السياسية وقدرتهم على تعزيز السيادة الاقتصادية للبلاد.
كما يتزايد في المجتمع الكازاخستاني الطلب على توزيع أكثر شفافية وعدالة للإيرادات من الموارد الطبيعية. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٢، نُشرت عريضة عامة على منصة E-petition الوطنية تطالب بإخراج شروط اتفاقيات تقاسم الإنتاج من السرية والكشف عن كيفية تقسيم الإيرادات بين الميزانية الحكومية والشركات الأجنبية. ليس الرأي العام دائماً العامل الرئيسي في صنع القرار في كازاخستان، لكن تجاهله يصبح أكثر صعوبة يوماً بعد يوم.
كما يتغير المشهد الجيواقتصادي. لقد غيرت العقوبات والحروب التجارية وعدم استقرار طرق النقل ظروف تصدير النفط الكازاخستاني بشكل كبير، مما يتطلب مراجعة مناسبة للاتفاقيات القديمة؛ خاصة في ظل الظروف التي دفعت فيها الحرب في أوكرانيا الغرب إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لدول آسيا الوسطى واتخاذ مواقف أكثر عملية في العلاقات معها.

فرصة لا ينبغي تفويتها

في النهاية، إذا لم تقم كازاخستان الآن بمراجعة عقود النفط، فإنها تواجه خطر مواجهة وضع حتى عام ٢٠٤٠ حيث ستكون أكبر الحقول في طريقها إلى النضوب وقد لا تظهر موارد جديدة لاستكمال الميزانية. بالطبع، أي خلاف مع أكبر شركات الطاقة في العالم ينطوي على مخاطر، لكن إذا لم تستغل كازاخستان هذه الفرصة المواتية الحالية للحصول على شروط أفضل لنفسها، فقد تأتي الفرصة التالية متأخرة جداً.

أميركا.. مخاوف من تسييس العدالة

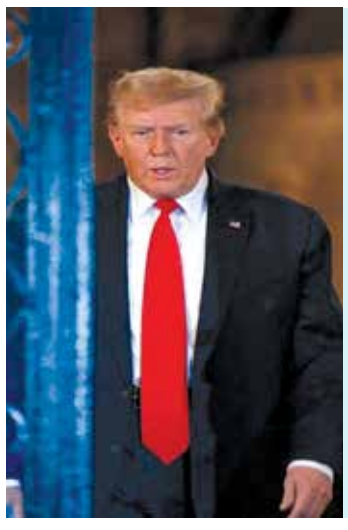

ذكرت صحيفة واشنطن بوست أن المدعين الفدراليين في الولايات المتحدة قد يتمكنون قريباً من توجيه الاتهامات لأعضاء الكونغرس دون الحاجة إلى موافقة محامي قسم النزاهة العامة في وزارة العدل.
في الوقت الحالي، يتعين على محامي هذا القسم التأكد من أن القضايا المرفوعة ضد المسؤولين المنتخبين ليست ذات دوافع سياسية. وتسعى إدارة ترامب إلى تغيير هذا الإجراء.
وفقاً للاقتراح الجديد، لن يحتاج المحققون والمدعون العامون إلى استشارة محامي قسم النزاهة العامة في وزارة العدل خلال الخطوات الرئيسية والمهمة في التحقيقات المتعلقة بالمسؤولين العموميين.
وأشار التقرير إلى أنه في حال تغيير هذا القانون، سيتم تعديل أحد القوانين المهمة والراسخة في إجراءات وزارة العدل، والذي يحدد كيفية إجراء التحقيقات مع المسؤولين المنتخبين.
كما أوضح التقرير أنه في حال تنفيذ هذه التعديلات، سيتم إلغاء جزء من المراجعات التي يقوم بها محامو وزارة العدل للتحقق من قانونية الاتهامات الموجهة ضد المسؤولين، أو للتأكد من عدم وجود دوافع سياسية وراء هذه الاتهامات.
وتأتي هذه التغييرات المقترحة في سياق توترات متزايدة بين إدارة ترامب والمؤسسات القضائية، حيث يرى الرئيس أن بعض التحقيقات السابقة ضد أعضاء حزبه كانت مدفوعة بدوافع سياسية.
وقد عبر العديد من الخبراء القانونيين عن قلقهم إزاء هذه التغييرات المحتملة، معتبرين أنها قد تضعف الضوابط الضرورية التي تحمي العملية القضائية من التدخل السياسي.
وأشاروا إلى أن قسم النزاهة العامة تأسس تحديداً لضمان أن تكون التحقيقات مع المسؤولين المنتخبين مبنية على أسس قانونية صلبة وليست مجرد أدوات للانتقام السياسي.
وتشير مصادر مطلعة إلى أن هذا التغيير قد يكون جزءاً من إعادة هيكلة أوسع لوزارة العدل تحت قيادة الرئيس ترامب.